

The Use of Prophetic Hadith as Grammatical Evidence by Ibn Abī al-Rabī' al-Qurashī (d. 688 AH) in His Work "Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī"

Salma Ramadan Mahmoud Lagha*

Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Benghazi, Libya ,

*Email: salmalagha@gmail.com

الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي عند ابن أبي الربيع القرشي (ت 688هـ)
في كتابه «البسيط في شرح جمل الزجاجي»

سالمة رمضان محمود لاغا *

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بنغازي ، ليبيا

Received: 29-06-2026	Accepted: 27-09-2026	Published: 07-10-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract

This study investigates the grammatical evidential use of the Prophetic Hadith in Arabic linguistic scholarship through the lens of the prominent Andalusian grammarian Ibn Abī al-Rabī' al-Qurashī (d. 688 AH) in his seminal commentary "Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī". Employing a rigorous descriptive-analytical and inductive methodology, the research examines the structural, textual, and methodological contexts in which Hadith citations occur. The study collates the cited formulations with canonical Hadith compilations (e.g., Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ṣaḥīḥ Muslim, and al-Muwatta'), distinguishing between authentic Marfū' traditions, Mawqūf reports, and later editorial annotations. The findings demonstrate that Ibn Abī al-Rabī' adopted a sophisticated, nuanced approach that balances textual veneration with grammatical analogical reasoning (Qiyās). He utilized Hadith across four primary functional domains: corroborating established rules, adjudicating conflicting syntactic interpretations, directly validating non-standard variants, and critically interrogating the arguments of classical authorities such as Abū 'Alī al-Fārisī. Moreover, he displayed profound awareness of lexical variants, textual transmission, and the boundary between syntactic plausibility and definitive evidence.

Keywords: Hadith Argumentation; Arabic Grammar; Ibn Abī al-Rabī' ; Al-Basīṭ; Syntactic Variation; Superlative Noun; Textual Transmission.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أصول الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ووظائفه وطرائق توجيهه في الدرس النحوي العربي عند أحد أبرز أئمة النحو في الغرب الإسلامي، وهو الإمام أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشيلي، الشهير بابن أبي الربيع (ت 688هـ)، من خلال مؤلفه الموسوعي الفذ «البسيط في شرح جمل الزجاجي». وينطلق البحث من استقراء تحليلي شامل لمواضع الشواهد الحديثية

في الكتاب، متتبعًا سياقاتها التركيبية والدلالية، مع مقابلة ألفاظها بما ثبت في أمهات كتب السنة النبوية الشريفة (الصحيحين، والموطأ، والسنن، والمسانيد)، مع التمييز الدقيق بين الحديث المرفوع والأثر الموقوف، وفصل كلام الشارح واختياراته عن تعليقات المحقق وتخريجاته المتأخرة.¹

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالاستقراء النصي المقارن، وتوصل إلى نتائج جوهرية؛ أبرزها: أن ابن أبي الربيع يمثل اتجاهًا أندلسيًا وسطيًا ناضجًا يجمع بين احترام النص النبوي المأثور وإعمال النظر القياسي والتعليلي الدقيق، حيث وظف الحديث النبوي في أربعة أنماط وظيفية رئيسية: تأييد القواعد المقررة، والترجيح بين الأوجه الإعرابية المتعارضة، والاحتجاج المباشر لإثبات الجواز القياسي، ومناقشة استدلالات كبار النحاة المتقدمين كأبي علي الفارسي وابن جني، مع التزامه بضوابط نقد الرواية والتمييز الصارم بين الإمكان النحوي والتعين الاستدلالي.²

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج بالحديث؛ الدرس النحوي؛ ابن أبي الربيع القرشي؛ البسيط في شرح جمل الزجاجة؛ الرواية بالمعنى؛ اسم التفضيل؛ توجيه الشاهد.

المقدمة:

تُمثِّل أصول النحو العربي الركيزة الكبرى التي شُيِّدت عليها صروح القواعد اللغوية، ومثلت قضية «أدلة النحو» المدار الأساس لعلم أصول النحو، حيث عكف علماء العربية منذ نشأة الدرس اللغوي على تعقيد أصول السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، مستهدفين استنباط القواعد المطردة التي تحكم اللسان العربي وتصونه من اللحن والفساد والخلل، بما يحفظ على الأمة وعاء شريعتها وهويتها البيانية الخالدة.³

ولم يكن السماع في الفكر النحوي القديم مجرد نقل مجرد للظواهر اللغوية، بل كان خاضعًا لضوابط صارمة في التوثيق الزمني والمكاني؛ إذ أجمع النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة، وبكلام فصحاء العرب من الشعراء والخطباء الذين لم تفسد طباعهم بالسكنى في الحواضر المختلطة، وحددوا لذلك عصر الاحتجاج الذي انتهى في منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، ومنتصف القرن الرابع الهجري في بوادي نجد والحجاز وتهامة.⁴

غير أن «الحديث النبوي الشريف» - وهو قمة الفصاحة وأبلغ كلام صدر عن بشر بعد التنزيل العزيز - قد أثار بين نحاة العربية خلافًا أصوليًا ومنهجيًا محتدمًا، تباينت فيه الرؤى وتعددت فيه المذاهب عبر عصور التأليف النحوي؛ إذ بينما اتجه جمهور النحاة الأوائل في البصرة إلى الحذر الشديد من الاستشهاد بالحديث خشية طروء الرواية بالمعنى ودخول اللحن من رواة الأعاجم والمولدين، اتجه نحاة آخرون - لا سيما في الأندلس والمشرق في القرنين السادس والسابع الهجريين - إلى التوسع في إيراد الأحاديث النبوية واعتمادها أصلًا من أصول التشريع اللغوي والنحوي.⁵

¹ ينظر في ترجمة ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي ومكانته العلمية: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، ج2، ص124؛ وأحمد بن يحيى الضبي، بغية الملمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967م)، ص380.

² عياد بن عيد الثبتي، «مقدمة تحقيق البسيط في شرح جمل الزجاجة»، في: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م)، ج1، ص15-32.

³ أبو البركات كمال الدين الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1957م)، ص43-48؛ وينظر أيضًا: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1976م)، ص18-22.

⁴ محمد مفتاح شويخة ومحمد هدية الرزيني، «دليلا السماع والقياس وأثرهما في المدرسة البغدادية»، مجلة المندى الأكاديمي، مج6، 1ع (2022م)، ص87-91.

⁵ خلود إبراهيم العموش، «مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين: الشاعر، والحديثي، وقبابة نموذجًا»، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 10ع (1430هـ)، ص15-22.

ويبرز القرن السابع الهجري بوصفه مرحلة حاسمة في تاريخ الدرس النحوي العربي؛ إذ شهد نزوح المدارس النحوية الأندلسية والمغربية، وبلوغ حركة شروح المتون أوج ازدهارها العلمي والمنهجي والتعليمي. ويأتي الإمام أبو الحسن عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، المعروف بابن أبي الربيع (ت 688هـ)، في طليعة أعلام هذه الحقبة، حيث قدّم في مؤلفه الموسوعي الفذ «البسيط في شرح جمل الزجاجة» نموذجاً باهراً للشرح النحوي الذي يجمع بين استيعاب آراء المتقدمين، وعمق المناقشة والتحليل، وإعمال النظر الحجاجي الدقيق.¹

وقد استرعى انتباه الدارسين أن ابن أبي الربيع لم يكن ناقلاً مجرداً لآراء سيبويه والفارسي وابن جني، بل كان نحوياً ناقداً وصاحب مذهب متميز في التعامل مع الشواهد والنصوص؛ ومن هنا تنبع الحاجة الملحة إلى دراسة موقفه التطبيقي الفعلي من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في كتابه «البسيط»، وتجاوز الأحكام النظرية العامة التي تُطلق غالباً على مواقف النحاة، للوقوف على دقائق الممارسة النصية، واستقراء الشواهد الحديثية، وتحليل وظائفها الاستدلالية بدقة وموضوعية علمية صارمة.²

مشكلة البحث وتساؤلاته العلمية

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة علمية ظاهرة بين التقارير الأصولية النظرية الشائعة حول موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، وبين الممارسة التطبيقية الحقيقية لدى نحاة القرن السابع الهجري، وبخاصة ابن أبي الربيع القرشي في كتابه «البسيط في شرح جمل الزجاجة». وتتجسد هذه المشكلة في التساؤلات الآتية:

1. ما طبيعة حضور الحديث النبوي الشريف في كتاب «البسيط»؟ وهل جاء إيراد لمجرد التبرك والاستئناس، أم اتخذ المؤلف دليلاً حجاجياً معتمداً في تقرير القواعد وتوجيه المسائل؟
2. ما الأبواب والمسائل النحوية التي استدعى فيها ابن أبي الربيع الشاهد الحديثي؟ وما الخصائص التركيبية والصرفية لتلك المسائل؟
3. كيف تعامل ابن أبي الربيع مع ظاهرة اختلاف روايات الحديث النبوي؟ وهل أثر هذا الاختلاف الرواة في توجيهه النحوي أو ترجيحه بين الأوجه الإعرابية؟
4. ما الوظائف الاستدلالية التي يؤديها الحديث النبوي عند ابن أبي الربيع مقارنةً بالشواهد القرآنية والشعرية وأدلة القياس والتعليل؟
5. ما السمات المنهجية العامة التي تحكم موقف ابن أبي الربيع من الاحتجاج بالحديث النبوي عند مقارنته بأقرانه ومعاصريه كابن مالك وأبي حيان الأندلسي؟

أهداف البحث وأهميته العلمية

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يدرس معلماً من أهم معالم الفكر النحوي الأندلسي، وهو كتاب «البسيط» الذي يُعد أوسع شرح لمتن «الجمل» للزجاجة وأغناها بالمناقشات التعليلية والأصولية. وتحدد أهداف البحث في الآتي:

¹ عياد بن عيد الثبيني، «مقدمة تحقيق البسيط في شرح جمل الزجاجة»، في: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م)، ج 1، ص 32-15.

² جمعة حامد بشر، «التعارض بين الأدلة النحوية وطرق الترجيح بينها: دراسة أصولية تطبيقية»، مجلة العلوم الشرعية، مج 9، ع 1 (2025م)، ص 175-180.

أولاً: الاستقراء العلمي الدقيق لكافة مواضع الأحاديث النبوية المرفوعة في كتاب «البسيط»، وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً ووظيفياً محكماً.

ثانياً: التمييز المنهجي الصارم بين الأحاديث النبوية المرفوعة، والآثار الموقوفة على الصحابة، والأقوال التفسيرية، وفصل كلام المصنف عن تخريجات المحقق وهوامشه.

ثالثاً: توثيق الشواهد الحديثية من مصادر السنة الأصلية المعتمدة (الصحيحين، والموطأ، والسنن، والمعاجم)، ورصد أثر الروايات المتباينة في التقعيد النحوي.

رابعاً: الكشف عن الآليات الحجاجية وطرائق التوجيه النحوي التي وظفها ابن أبي الربيع عند تعامله مع النصوص الحديثية.

خامساً: تقديم رؤية نقدية متكاملة تبرز موقع ابن أبي الربيع ضمن خريطة الخلاف النحوي حول الاحتجاج بالحديث الشريف في القرنين السادس والسابع الهجريين.

حدود البحث ومنهجه وإجراءاته التطبيقية

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستقراء التتبعي لنصوص كتاب «البسيط» في شرح جمل الزجاجة. وتتخلص الإجراءات المتبعة في النقاط الآتية:

1. حصر النصوص المستشهد بها في متن «البسيط»، وتدقيق نسبتها للتثبت من رفعها إلى النبي ﷺ، واستبعاد الآثار والأمثال من دائرة الشواهد النبوية الصريحة.
2. تخريج كل حديث نبوي من مظانه في دواوين السنة المعتمدة، وتحديد درجته الحديثية، ومطابقة الألفاظ الواردة في الشرح بما ثبت في روايات أئمة الحديث.
3. تحليل السياق النحوي للشاهد، وبيان المسألة الخلافية أو التقريرية التي ورد في ظلها، واستكناه وجه الاستدلال بدقة تامة.
4. الموازنة بين صنيع ابن أبي الربيع وتوجيهات أئمة النحو المتقدمين (كسيبويه، والمبرد، والزجاجي، والفارسي، وابن جني) والمعاصرين له (كابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان).
5. توثيق كافة النقول والآراء في هوامش البحث وفق المنهج الأكاديمي الصارم، مع تنظيم الشواهد في جداول تحليلية إحصائية كاشفة.

وتتحدد حدود البحث المصدرية بكتاب «البسيط في شرح جمل الزجاجة» بتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي (طبعة دار الغرب الإسلامي، 1406هـ/1986م)، والموضوعية بمسائل النحو والصرف التي احتج فيها بالحديث النبوي الشريف.¹

الدراسات السابقة وبيان الفجوة البحثية والإضافة العلمية

حظيت مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي بعناية ملحوظة في الدراسات اللغوية المعاصرة، ومن أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع هذا البحث:

1. دراسة خلود إبراهيم العموش (1430هـ): «مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين»، وهي دراسة نقدية وازنت بين مناهج الباحثين المعاصرين (حسن الشاعر، وخديجة الحديثي،

¹ ابن أبي الربيع القرشي، البسيط في شرح جمل الزجاجة، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ/1986م).

- وفخر الدين قباوة)، وانتهت إلى نقد التكرار النظري في الدراسات المعاصرة والدعوة إلى فحص الممارسة النحوية في كتب التراث.¹
2. دراسة طه محسن (1413هـ): دراسته التحقيقية لكتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك الأندلسي، حيث سلط الضوء على منهج ابن مالك التوسعي في الاحتجاج بروايات صحيح البخاري ومشكلاتها اللغوية والنحوية.²
3. دراسة شويخة والرزيني (2022م): «دليلا السماع والقياس وأثرهما في المدرسة البغدادية»، وبحث في أصول الاستدلال وموقع النص المسموع والقياس في التفكير النحوي التراثي.³
4. دراسة جمعة حامد بشر (2025م): «التعارض بين الأدلة النحوية وطرق الترجيح بينها»، وتناولت مسالك الأصوليين والنحاة في الموازنة بين النقول والروايات المتعارضة.⁴
5. دراسة علي عبد رومي النائلي (2017م): «نماذج من مأخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل»، وركزت على معارضة أبي حيان لمنهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث النبوي وبيان موقفه المانع.⁵
6. دراسة عمر علي الباروني (2022م): «الزيادة في مباني بعض الأدوات النحوية وحروف المعاني»، وبحث في التوجيه الصوتي والتركيب لزيادات الحروف والأدوات.⁶
- بيان الفجوة البحثية والإضافة العلمية: على الرغم من وفرة الدراسات التي عالجت موقف ابن مالك أو أبي حيان من الاحتجاج بالحديث، فإن شخصية «ابن أبي الربيع القرشي» - وهو أستاذ أبي حيان وابن عصفور وأحد أساطين المدرسة الإشيلية - لم تزل حظها من الدراسة التطبيقية المستقلة فيما يتصل باحتجائه بالحديث النبوي في كتابه «البسيط». وتتحدد الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم أول استقراء نصي محقق ودراسة وظيفية معمقة لجميع الشواهد الحديثية في هذا الكتاب، كاشفاً عن مرحلة تمثل حلقة الوصل بين مذهب الجمهور المانع ومذهب المتأخرين المجيزين، وهو ما يسد فراغاً جوهرياً في دراسات تاريخ النحو العربي وتطوره المنهجي.

المبحث الأول: الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي (الأصول، الضوابط، والخلاف المذهبي)

يمثل الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إحدى أدق القضايا المنهجية وأكثرها إثارة للجدل في تاريخ الدرس النحوي العربي؛ إذ تتداخل في هذه القضية الرؤى اللغوية التقعيدية بالاعتبارات الحديثية الإسنادية، وتتجلى فيها فلسفة النحاة في التعامل مع النص المروي وضوابط قبوله دليلاً على إثبات القواعد الكلية للسان العربي وصيانة التراكيب من اللحن والانحراف.⁷

المطلب الأول: مفهوم الاحتجاج بالحديث النبوي وضوابطه المنهجية والأصولية

¹ العموش، المرجع السابق، ص 28-45.

² طه محسن، «مقدمة تحقيق شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك»، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ)، ص 11-28.

³ شويخة والرزيني، المرجع السابق، ص 92-101.

⁴ بشر، المرجع السابق، ص 181-192.

⁵ علي عبد رومي النائلي، «نماذج من مأخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات، ع 27 (2017م)، ص 48-59.

⁶ عمر علي الباروني، «الزيادة في مباني بعض الأدوات النحوية وحروف المعاني»، مجلة علمه البيان، ع 5 (2022م)، ص 38-49.

⁷ ينظر: عبد العال سالم مكرم، أصول النحو العربي في نظر النحاة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1989م)، ص 112-120؛ ومحمد عيد، السماع والقياس في النحو العربي، (القاهرة: عالم الكتب، 1980م)، ص 65-74.

الاحتجاج في الاصطلاح النحوي هو: الاستدلال بكلام صادر عن يوثق بعربيته وفصاحته لإثبات حكم كلي أو فرعي في بنية الكلمة أو تركيب الجملة، أو لتصحيح وجه إعرابي وتجويز القياس عليه. والفرق بين «الاحتجاج» و«الاستشهاد» أن الأول يتجه إلى بناء القاعدة وتقريرها كلياً، في حين يقتصر الثاني على التمثيل لما تقرر أو تأييده وبيان وروده في الاستعمال، بينما يُطلق «التمثيل» على صوغ جمل نموذجية لتوضيح القاعدة.¹

ويقوم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على ضوابط منهجية وأصولية صارمة توقف عندها أئمة النحو والحديث، ويمكن تلخيصها في خمسة ضوابط محورية:

1. ضابط التحقق من رفع الحديث وثبوته الإسنادي: إذ لا يجوز في الدرس اللغوي الرصين خلط الأحاديث النبوية المرفوعة بالآثار الموقوفة على الصحابة أو التابعين أو الأمثال السائرة؛ لأن النبي ﷺ هو أفصح من نطق بالصاد، وكلامه حجة مطلقة في ذاته، بخلاف غيره ممن قد يقع في كلامه تصرف أو تأثر بلهجات العوام أو العجمة.²

2. ضابط ضبط الرواية واللفظ المنقول: فالاستنباط النحوي يرتكز غالباً على حركة إعرابية دقيقة (كالرفع أو النصب)، أو حرف زائد، أو تقديم وتأخير، أو صيغة ضمير مفرد أو جمع؛ ومن ثم فإن مجرد نقل الحديث بالمعنى العام لا يصلح لبناء مسألة نحوية ما لم يثبت تواتر اللفظ بعينه وضبطه الصريح لدى أئمة الرواية المتقنين كالإمام مالك والبخاري ومسلم.³

3. ضابط التفريق بين «إثبات وقوع الاستعمال» و«جواز الاطراد والقياس»: فقد يثبت ورود لفظ حديثي على لغة قليلة أو لهجة لقبيلة خاصة كتميم أو طيء أو حمير أو هذيل، فيُسَلَّم النحوي بصحة الاستعمال في موضعه دون أن يجعل ذلك أصلاً مطرداً يقاس عليه كلام سائر العرب، تجنباً لنقض القواعد الكلية المستقرة المستنبطة من القرآن الكريم والشعر الفصيح.⁴

4. ضابط التمييز بين «إمكان التوجيه النحوي» و«تعيّنه استدلالاً»: فإذا احتمل الحديث أكثر من وجه إعرابي، وكان أحد الأوجه متفقاً مع أصول النحو المطردة، لم يجز للشارح أن يحمل الحديث قسراً على وجه شاذ أو ضعيف ليتخذ دليلاً على مذهب نحوي مبتدع، بل يُرد النص إلى الوجه الأقيس والأقوى في لسان العرب.⁵

5. ضابط نقد المتن ومقابلة الروايات: ويقضي هذا الضابط ألا يعتمد النحوي على رواية منفردة تخالف الروايات المشهورة أو المسندة في الصحاح والمسانيد، بل يجب عليه جمع طرق الحديث ومقابلة ألفاظه للوقوف على اللفظ النبوي الأصيل الذي لم تتصرف فيه ألسنة الرواة بالمعنى.⁶

المطلب الثاني: خريطة المذاهب النحوية في الاحتجاج بالحديث النبوي وأدلتها

توزعت مواقف علماء العربية حيال الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. الاتجاه المانع (المتحفظ) وأدلتها:

¹ الأنباري، لمع الأدلة، ص 51؛ والسيوطي، الاقتراح، ص 24-27.
² أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج 1، ص 194-198.
³ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص 42-45؛ والعموش، مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف، ص 33-36.
⁴ شويخة والرزيني، دليلا السماع والقياس، ص 95-98.
⁵ بشر، التعارض بين الأدلة النحوية، ص 184-188.
⁶ السيوطي، الاقتراح، ص 34-38.

ويمثله جمهور نحاة البصرة المتقدمين، وفي طليعتهم سيبويه (ت 180هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، وتبناهم من المتأخرين الإمام ابن الضائع (ت 680هـ) وتلميذه أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ). وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى حجج قوية؛ أبرزها:

أ. تجويز الرواية بالمعنى: حيث أجمع علماء الحديث على جواز رواية الحديث بالمعنى لمن كان عالماً بمواقع الألفاظ، وهو ما أدى إلى تغير بعض الصيغ والتراكيب النحوية بفعل تصرف الرواة.

ب. دخول العجمة وطروء اللحن: إذ إن كثيراً من رواة الأحاديث ونقله الأخبار كانوا من الأعاجم والمولدين بعد اتساع الفتوحات الإسلامية، فوقع في عباراتهم لحن وتغيير في الإعراب لم يكن من كلام النبي ﷺ.

ج. مباينة الحديث للقرآن والشعر: فالقرآن الكريم نُقل بالتواتر اللفظي القطعي حرفاً وحركة، والشعر الجاهلي حماء الوزن العروضي والقافية من التغيير، في حين خلا النثر الحديثي من هذين الضابطين.¹

2. الاتجاه المجيز (المتوسع) وأدلته:

ويتزعمه الإمام جمال الدين بن مالك الأندلسي الجياني (ت 672هـ)، والإمام بدر الدين بن الدماميني (ت 827هـ)، والإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ). ويرى أصحاب هذا المذهب أن الحديث النبوي الشريف هو المعين الصافي للغة العربية وأعلى مراتب الفصاحة والبيان، واستدلوا بما يأتي:

أ. عصمة النبي ﷺ وفصاحته المطلقة: فهو أوتي جوامع الكلم، ولا ينطق عن الهوى، وكلامه أصل في الفصاحة لا يدانيه كلام بشر.

ب. عدالة الرواة وتحريهم: فقد كان الصحابة والتابعون وأئمة الحديث أشد الناس تحرياً وورعاً في ضبط الألفاظ النبوية، وبخاصة في الأحاديث القصار والخطب الجامعة والأدعية التعبدية.

ج. التناقض في سلوك المانعين: إذ كيف يُحتج بأشعار مجهولي النسب والأعراب المجاهيل الذين لا يُعرف صدقهم ولا دينهم، ويُرد كلام أئمة الحديث العدول الثقات من خيار الأمة!²

3. الاتجاه المعتدل (المشروط) وضوابطه:

ويمثله الإمام ابن جني (ت 392هـ)، والإمام الرضي الإستراباذي (ت 686هـ)، والإمام الشاطبي (ت 790هـ)، والشهاب الخفاجي (ت 1069هـ). ويقوم مذهبهم على التفصيل الدقيق: فيُحتج بالأحاديث المتواترة لفظاً، والخطب النبوية الطويلة، والأدعية والأحكام التي تضافرت القرائن على حفظ ألفاظها النبوية المعجزة، أو ما اعتنى الأئمة بروايته بألفاظه التعبدية كالنشهد والأذان، في حين يُتوقف فيما تظاهرت القرائن على نقله بالمعنى وتعددت ألفاظه بما يمس جوهر القاعدة النحوية.³

المطلب الثالث: موقع ابن أبي الربيع القرشي في البيئة النحوية الأندلسية

عاش ابن أبي الربيع القرشي (585 - 688هـ) في مرحلة تاريخية بالغة الأهمية شهدت تفاعل المذهب النحوي الأندلسي مع تراث البصرة والكوفة وبغداد. وكان ابن أبي الربيع من شيوخ الإقراء والنحو بإشبيلية ثم سبته، وتلمذ على كبار أئمة المغرب والأندلس كأبي علي الشلوبين (ت 645هـ)، وأخذ عنه جهابذة العلم كابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ).⁴

¹ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1418هـ)، ج1، ص45-52؛ وينظر: الناطلي، نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك، ص51-54.

² ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص15-22؛ والسيوطي، الاقتراح، ص31-35.

³ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (القاهرة: دار الهدى، ط2، دبت)، ج2، ص420-425؛ وإبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، 1428هـ)، ج1، ص124-131.

⁴ السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص124؛ والثبتي، مقدمة البسيط، ج1، ص20-25.

ويكشف كتاب «البسيط في شرح جمل الزجاجي» عن شخصية نحوية متميزة لا تستسلم للتقليد؛ فهو يمثل مذهباً تحليلياً رصيناً يرفض التكلف والتعسف، ويوظف الشاهد الحديثي بوعي أصولي عميق يوازن بين النص والرواية والقياس، وهو ما ستكشف عنه تفصيلاً المباحث التطبيقية اللاحقة.

المبحث الثاني: الشواهد الحديثية ومسائلها النحوية في «البسيط» (استقراء وتوثيق ومقابلة الروايات)
ينطلق هذا المبحث من استقراء مباشر ودقيق لنصوص كتاب «البسيط في شرح جمل الزجاجي»، بغية رصد الأحاديث النبوية المرفوعة وتحرير مواضعها وفصلها عن الآثار الموقوفة والأمثال المأثورة، مع مقابلة ألفاظ الشواهد بمصادر السنة المشرفة، وتبيان المسائل النحوية والصرفية التي استدعي الشاهد الحديثي لبيانها وتوجيهها.¹

المطلب الأول: جدول الاستقراء الشامل والتصنيف الوظيفي للشواهد الحديثية في «البسيط»
أثمر الاستقراء الدقيق لكتاب «البسيط» عن حصر الشواهد التي دار حولها الاستدلال أو التمثيل المنسوب إلى الحديث الشريف أو المتصل به، والجدول التحليلي الآتي يلخص البيانات العلمية الكاملة لكل شاهد:

م	لفظ الشاهد في «البسيط»	الموضع في «البسيط»	تخرجه ومصدره الحديثي	المسألة النحوية / الباب	الوظيفة الاستدلالية	موقف ابن أبي الربيع
1	«أحناء على ولد» (في: نعم نساء المهاجرات أحناء على ولد)	ج1، ص554-555 ومواقع أخرى	صحيح البخاري، ك. أحاديث الأنبياء، برقم (3434) بلفظ «نساء قریش أحناء على ولد في صغره»؛ وصحيح مسلم، برقم (2527)	مطابقة الضمير العائد على جمع المؤنث وتقدير مرجعه	مناقشة استدلال ونقد توجيه محتمل لأبي علي الفارسي	رفض لزوم التقدير وبيان احتمال التركيب لوجه سبويه
2	«وأحاسنكم أخلاقاً»	ج2، ص820-822	صحيح البخاري، ك. الأدب، برقم (6035)؛ وجامع الترمذي، برقم (2018)	أحكام اسم التفضيل (أفعل) المضاف للتخصيص ومطابقته	تأييد قاعدة مقررّة وإثبات جواز الجمع والتأنيث عند التخصيص	قبول الاستشهاد وبناء التقسيم الدلالي عليه
3	«كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه»	ج1، ص701 (ويراجع سياقه مع ص554)	صحيح البخاري، ك. الجنائز، برقم (1358)؛ وصحيح مسلم، برقم (2658)	تجريد المبتدأ من العوامل، وإعراب اسم «كان» وضمير الفصل/الشأن	تفسير بنية التركيب وإيضاح مواقع العوامل اللفظية والمعنوية	الاستشهاد بالحديث لبيان موقع الجملة وتجريد المبتدأ
4	«لولا حدثان قومك بالكفر» (مقابل: لولا قومك حديث عهدهم بكفر)	ج1، ص612-614	موطأ مالك، ك. الحج، برقم (21622)؛ وصحيح مسلم، ك. الحج، برقم	حذف خبر المبتدأ وجوباً بعد «لولا» وبنية المصدر المضاف	نقد الرواية غير المعتمدة ورد الاستدلال النحوي المبني عليها	الاعتراض على رواية «حديث عهدهم» والترجيح بلفظ

¹ ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص156، ص539، ص554، ص701.

«حدثان» بالموطأ			(1333)؛ وصحيح البخاري، برقم (1586)			
إيراد النص أثرًا مأثورًا لبيان مسوغ الابتداء بالنكرة	تمثيل نحوي واستئناس بالاستعمال الفصيح	مسوغات الابتداء بالنكرة في سياق المفاضلة والتخصيص	أثر موقوف مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ينظر: مصنف ابن أبي شيبة، برقم (31442)	ج1، ص539	«ثمرة خير من جرادة»	5
إيراد النص لمقتضى المعنى والثناء دون بناء حكم نحوي عليه	استعمال استهلاكي وعظي (خارج الاحتجاج النحوي التعديدي)	سياق وعظي وتصديري للثناء على الصحابة الكرام	رواه الدارقطني والبيهقي، وضعفه أئمة الحديث (ابن حجر، لسان الميزان، ج2، ص137)	ج1، ص156	«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»	6

ويوضح الجدول التحليلي السابق أهمية التمييز المنهجي الصارم بين الأحاديث النبوية المرفوعة ذات الحجية التعديدية (الشواهد 1-4)، وبين الآثار الموقوفة على الصحابة (الشاهد 5)، والنصوص الوعظية غير الثابتة حديثيًا وغير الموظفة نحويًا (الشاهد 6). وبذلك تتحدد النواة الصلبة للاحتجاج النحوي عند ابن أبي الربيع في الشواهد الأربعة الأولى المرفوعة المسندة في أصح دواوين السنة (الصحيحين والموطأ).

المطلب الثاني: التحليل التطبيقي للمعق للشواهد النبوية التعديدية

أولاً: شاهد «أحناء على ولد» ومسألة مرجع الضمير وتقدير المحذوف

1. نص الشاهد وسياقه في «البسيط»: أورد ابن أبي الربيع هذا الشاهد في أثناء مناقشة المسألة الخلافية الشهيرة التي عقدها سيبويه في «الكتاب» حول تركيب: «هو أحسنُ الفتيان وأجملُهُ». فقد توقف النحاة أمام أفراد الضمير وتذكيره في «وأجملُهُ» مع أن المضاف إليه جمع مذكر وهو «الفتيان»، وكان القياس الظاهري يقتضي المطابقة كأن يقال: «وأجملهم»¹.

وقد نقل ابن أبي الربيع توجيه الإمام أبي علي الفارسي الذي ذهب إلى أن الضمير لا يعود إلى الجمع «الفتيان»، بل يعود إلى مفرد مذكر مقدر دل عليه السياق، تقديره: «هو أحسنُ الفتيان وأجملُ فتى منهم»، محتجاً بما حكى في المأثور من قولهم: «نعم نساء المهاجراتِ أحناءُ على ولد»، حيث أفرد الضمير المذكر «أحناء» ولم يطابق «نساء المهاجرات»؛ لأن التقدير عنده: «أحنى إنسانٍ على ولد»².

2. التخريج الحديثي ومقابلة الألفاظ والروايات: أخرج الإمام البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: «واذكر في الكتاب مريم»، وباب تزويج خديجة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ نساءِ ركبٍ الإبلُ نساءُ قريشٍ؛ أحناءُ على ولدٍ في صِغَرِهِ، وأرعاهُ على رُؤُجٍ في ذاتِ يَدِهِ». وأخرجه مسلم في صحيحه باللفظ نفسه³.

¹ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ)، ج1، ص228-232؛ وابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص554.

² أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (الرياض: مطابع المجد، 1969م)، ص145-148.

³ صحيح البخاري، ك. أحاديث الأنبياء، برقم (3434)؛ وصحيح مسلم، ك. فضائل الصحابة، برقم (2527).

ويُلحظ هنا فارق لغوي مهم: وهو أن لفظ الحديث في الصحيحين جاء بذكر «نساء قريش»، في حين نقله ابن أبي الربيع في «البيسوط» نقلاً عن كتب النحاة بلفظ «نعم نساء المهاجرات أحناء على ولد». كما نبّه محقق الكتاب إلى ورود رواية بلفظ «أحناء» على المطابقة القياسية. وهذا يثبت أن النحاة المتقدمين تداولوا أحياناً ألفاظ الأحاديث بما جرى على السنة الرواة من تصرف يسير في غير موضع الشاهد.¹

3. التحليل النحوي وموقف ابن أبي الربيع: أظهر ابن أبي الربيع براعة فائقة في تفكيك استدلال أبي علي الفارسي؛ حيث بيّن أن مجيء الضمير مفرداً في «أحناء» لا يُعيّن بالضرورة مذهب الفارسي في تقدير مفرد محذوف؛ بل يمكن تخريج الحديث على مذهب سيبويه القائم على اعتبار «أفعل» خالياً من الضمير لتضمنه معنى «من»، أو عود الضمير إلى الجنس أو الموصوف المطلق، دون الحاجة إلى تكلف حذف لا دليل عليه. وبذلك وضع ابن أبي الربيع قاعدة منهجية مفادها: «أن إمكان الوجه النحوي في تفسير الشاهد لا يستلزم تعينه حجة حاسمة لنقض الوجه الآخر».²

ثانياً: شاهد «وأحسنكم أخلاقاً» وأحكام اسم التفضيل المضاف

1. نص الشاهد وسياقه في «البيسوط»: استشهد ابن أبي الربيع بقول النبي ﷺ: «وأحسنكم أخلاقاً» في باب اسم التفضيل، عند بحثه في حكم «أفعل» إذا أُضيف إلى معرفة. فقد قرر النحاة أن اسم التفضيل له ثلاث حالات: المجرد من أل والإضافة (ويلزم الأفراد والتذكير)، والمعرف بأل (ويلزم المطابقة للموصوف)، والمضاف.³

2. التخريج الحديثي: الحديث جزء من حديث نبوي شريف صحيح رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: «لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، وكان يقول: إن من خياركم أحاسنكم أخلاقاً». أخرجه البخاري ومسلم والترمذي.⁴

3. التحليل النحوي والوظيفة الاستدلالية: وظّف ابن أبي الربيع هذا الشاهد لتأييد مذهب نحوي دقيق يربط بين البنية الإعرابية والدلالة المعنوية؛ فقرر أن «أفعل» إذا أُضيف إلى ما بعده وكان القصد منه مجرد التخصيص دون إرادة المبالغة والمفاضلة الصرفة على أفراد المضاف إليه، جاز فيه الجمع والتثنية والتأنيث مطابقةً للموصوف، ومثّل له بالحديث النبوي حيث جاء «أحسنكم» جمعاً مضافاً إلى ضمير الجمع المخاطب «كم». وبذلك أدى الحديث وظيفة التأييد والتشريع لقاعدة نحوية تجمع بين المعنى والتركيب.⁵

ثالثاً: شاهد «كل مولود يولد على الفطرة» ومسائل العامل والعطف

1. نص الشاهد وسياقه: أورد ابن أبي الربيع حديث: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه» في الموضع المعتمد بالصفحة (701) من «البيسوط»، في سياق مناقشة عمل «كان» وأخواتها، وتجريد المبتدأ من العوامل اللفظية، وموقع ضمير الفصل (أو ضمير الشأن) «هما» في قوله «هما اللذان».⁶

2. التخريج الحديثي: الحديث متفق على صحته، أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.⁷

¹ ابن أبي الربيع، البسيط، ج 1، ص 555 (حاشية المحقق).

² ابن أبي الربيع، البسيط، ج 1، ص 555-556.

³ ابن أبي الربيع، البسيط، ج 2، ص 820-821.

⁴ صحيح البخاري، ك. الأدب، باب حسن الخلق، برقم (6035)؛ وصحيح مسلم، ك. الفضائل، برقم (2321)؛ وسنن الترمذي، برقم (2018).

⁵ ابن أبي الربيع، البسيط، ج 2، ص 822.

⁶ ابن أبي الربيع، البسيط، ج 1، ص 701.

⁷ صحيح البخاري، ك. الجنائز، برقم (1358)؛ وصحيح مسلم، ك. القدر، برقم (2658).

3. التحليل النحوي: أبان ابن أبي الربيع أن الحديث الشريف يمثل نموذجاً تركيبياً مكتمل الأركان؛ حيث تجرد المبتدأ «كل» من العامل اللفظي وارتفع بالابتداء المعنوي، ثم دخلت «كان» على الجملة الاسمية فرفعت الاسم «أبواه» ونصبت الخبر جملة «يهودانه»، وتوسط ضمير الفصل «هما» لتوكيد النسبة وحسم إرادة الخبرية ومنع التباس الخبر بالصفة. وبذلك مثل الحديث مرجعاً تركيبياً لإيضاح تفاعل العوامل النحوية داخل التركيب الشرطي والمعطوف.¹

رابعاً: حديث بناء الكعبة «لولا حدثان قومك بالكفر» وأثر اختلاف الرواية في الحكم النحوي

1. نص الشاهد وسياقه: ناقش ابن أبي الربيع في باب المبتدأ والخبر مسألة حذف خبر المبتدأ وجوباً بعد «لولا» الامتناعية، وتطرق إلى مناقشة من استدلت بلفظ: «لولا قومك حديثٌ عهدٌم بكفرٍ لأقمْتُ البيتَ على قواعد إبراهيم» على جواز التصريح بخبر المبتدأ المقيد بالكون الخاص بعد «لولا».²

2. التخريج الحديثي ومقابلة الروايات: أخرج الإمام مالك في «الموطأ» في كتاب الحج، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «ألم تَرَي أن قومك لما بنُوا الكعبةَ اقْتَصَرُوا عن قواعد إبراهيم؟ فقلتُ: يا رسول الله، أفلا تردُّها على قواعد إبراهيم؟ فقال: لولا حِثَّانُ قومك بالكفر لَفَعَلْتُ». وفي رواية للبخاري بلفظ: «لولا أن قومك حديثو عهدٍ بجاهلية».³

3. النقد الحديثي والتحليل النحوي عند ابن أبي الربيع: قام ابن أبي الربيع هنا بعمل نقدي أصولي رفيع؛ إذ اعترض على الاستدلال بلفظ «حديث عهدهم» القائم على الوصف وخبرية المبتدأ، وبيّن أن الرواية الثابتة في الموطأ هي «لولا حِثَّانُ قومك بالكفر»، و«حدثان» مصدر مضاف إلى المبتدأ، فلا خبر مذكور فيه البتة، بل الخبر محذوف وجوباً تقديره «كائن أو موجود» على الأصل المطرد بعد «لولا». وهذا الموقف يُعد برهاناً قاطعاً على أن ابن أبي الربيع لم يكن يقبل أي رواية حديثية كيفما اتفقت، بل كان يمحّص ألفاظ الروايات ويقدم روايات أئمة الحفاظ المتقنين كالإمام مالك في الموطأ.⁴

خامساً: تمييز الآثار والأمثال: أثر «تمرّة خير من جرادة» وحديث «أصحابي كالنجوم»

حرص البحث على تدقيق المسائل التي أوردها المصنف في «البسيط»، وتبيّن ما يأتي:

1. أثر «تمرّة خير من جرادة»: أورده ابن أبي الربيع في الصفحة (539) في مسوغات الابتداء بالنكرة، وهو أثر موقوف مشهور عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله في فدية المحرم، وليس حديثاً نبوياً مرفوعاً. وقد وظفه ابن أبي الربيع لبيان أن النكرة «تمرّة» جاز الابتداء بها لحصول الفائدة بالتخصيص المعنوي الواقع في سياق التفضيل والمقابلة.⁵

2. حديث «أصحابي كالنجوم»: ورد في مستهل الكتاب في الصفحة (156) في معرض الثناء والدعاء لصحابة رسول الله ﷺ، وهو حديث ضعفه ونكره أئمة الجرح والتعديل، ولم يستند إليه ابن أبي الربيع في إثبات أي قاعدة نحوية، مما يؤكد سلامة تصنيفنا بعزل الاستعمال الوعظي عن الاحتجاج النحوي.⁶

¹ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص701-702.

² ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص612-613.

³ موطأ مالك، ك. الحج، باب ما جاء في بناء الكعبة، برقم (21622)؛ وصحيح مسلم، ك. الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، برقم (1333)؛ وصحيح البخاري، برقم (1586).

⁴ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص613-614.

⁵ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص539؛ ومصنف ابن أبي شيبة، برقم (31442).

⁶ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص156؛ وينظر: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج2، ص137.

المبحث الثالث: السمات المنهجية للاحتجاج بالحديث عند ابن أبي الربيع القرشي

تتكامل الرؤية النقدية لمنهج ابن أبي الربيع في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من خلال استنباط القواعد الكلية والسمات المنهجية التي وجهت صنيعة في كتابه «البسيط»، والتي تكشف عن عقلية نحوية أصولية متميزة تمثل النضج الأندلسي في أبهى تجلياته.¹

المطلب الأول: الوظائف الاستدلالية والحجاجية للشاهد الحديثي عند ابن أبي الربيع

تجاوز ابن أبي الربيع النظرة الأحادية الساذجة للشاهد اللغوي، ووظف الحديث النبوي الشريف في أداء وظائف استدلالية وحجاجية متعددة ومتكاملة:

1. وظيفة تأييد القواعد النحوية المقررة: وتتجلى في استدعاء الحديث النبوي الشريف ليؤكد صحة حكم نحوي قياسي مطرد، كما في شاهد «وأحسنكم أخلاقاً»؛ حيث عضد به جواز جمع اسم التفضيل المضاف للتخصيص، جاعلاً الحديث دليلاً مسموعاً يصدق ما يقتضيه النظر والقياس العقلي.²
2. وظيفة نقد الاستدلال وتفكيك التقديرات المتكلفة: كما برهن عليه في مناقشة شاهد «أحناءه على ولد»؛ حيث استعمل فقه الحديث ودلالة سياقه لنقد مسلك الإمام أبي علي الفارسي في التقدير الإضماري، مبيناً أن الاستدلال بالحديث يجب أن ينبني على اللفظ الظاهر لا على التقديرات البعيدة المتعسفة.³
3. وظيفة الترجيح بين الأوجه الإعرابية المتكافئة: حيث يتدخل النص الحديثي لحسم التردد بين وجهين جائزين في لسان العرب، معتمداً على فصاحة النظم النبوي ورجحان روايته المسندة المتواترة.⁴
4. وظيفة تنقيح الروايات ونقد الشواهد الدخيلة: كما في حديث بناء الكعبة؛ حيث لم يتردد في رد الرواية التي تؤدي إلى خرم قاعدة نحوية مستقرة (ذكر خبر المبتدأ بعد لولا) ببرهان الرواية الأصح المسندة في موطأ الإمام مالك.⁵

المطلب الثاني: آليات التوجيه النحوي وإعمال الأصول عند ابن أبي الربيع

اعتمد ابن أبي الربيع في توجيهه للشواهد الحديثية على حزمة من الآليات المنهجية الرصينة: أولاً: الربط الوثيق بين المعنى والإعراب: فالإعراب عنده أثر للمعنى وفرع عنه؛ ولذلك نراه في مسألة اسم التفضيل المضاف يفرق بين معنى «التخصيص» ومعنى «المفاضلة الصرفة»، ويبني الحكم الإعرابي والمطابقة التركيبية على هذا الفارق الدلالي الدقيق.⁶ ثانياً: التمييز بين «الإمكان النحوي» و«التعين الاستدلالي»: وهي قاعدة أصولية بارعة صاغها ابن أبي الربيع لمنع الاستبداد بالرأي النحوي؛ فكون النص يحتمل توجيهاً يوافق مذهب عالم معين لا يجعله دليلاً ملزماً على صحة ذلك المذهب ما دام النص يحتمل وجهاً آخر جارياً على القياس الأقوى.⁷ ثالثاً: تقديم السماع الموثق على القياس المتعسف، دون إهدار للقياس الكلي: فهو لا يرد الحديث الصحيح بالقياس المجرد، لكنه في الوقت ذاته لا يهدم القياس الثابت برواية حديثية منقولة بالمعنى أو متطرق إليها الشك والاضطراب.⁸

المطلب الثالث: المقارنة المنهجية الشاملة بين ابن أبي الربيع وأقرانه (ابن مالك وأبو حيان)

¹ الثبتي، مقدمة البسيط، ج1، ص28-35.

² ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص822.

³ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص555.

⁴ بشر، التعارض بين الأدلة النحوية، ص189-192.

⁵ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص613.

⁶ ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص821.

⁷ ابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص556.

⁸ شويخة والزيني، دليلا السماع والقياس، ص102-105.

تتجلى أصالة موقف ابن أبي الربيع عند وضعه في الميزان المقارن مع معاصريه في القرن السابع الهجري:

1. مقارنة بابن مالك (ت 672هـ): يمثل ابن مالك ذروة الاتجاه المجيز المتوسع الذي يحتج بكل لفظ ورد في دواوين الحديث ويجعل منه أصلاً يخرج عليه القواعد ويجيز به الشواذ، بينما يقف ابن أبي الربيع موقفاً أكثر حذراً وانضباطاً؛ فلا يجعل كل لفظ مفرد أصلاً كلياً ينقض القواعد المطردة، بل يمحس ألفاظ الروايات ويرد المشكل إلى الأصول المقررة.¹
 2. مقارنة بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ): يمثل أبو حيان التلميذ الذي تشدد في المنع إلى حد رفض الاحتجاج بالحديث مطلقاً في التقعيد النحوي، في حين كان شيخه ابن أبي الربيع أكثر مرونة وإنصافاً؛ إذ أعمل الحديث في التفسير والتأييد والمناقشة متى صح مخرجه وسلم من الرواية بالمعنى.²
- وبذلك يتبوأ ابن أبي الربيع موقع «الوسطية الأصولية المتزنة» التي تمثل نضج النحو الأندلسي في أبهى صورته.

نتائج البحث

- أسفرت هذه الدراسة التحليلية المستفيضة لكتاب «البسيط في شرح جمل الزجاجي» عن جملة من النتائج العلمية الجوهرية، نوجزها فيما يأتي:
1. إثبات حضور الحديث النبوي الشريف في الممارسة النحوية لابن أبي الربيع بوصفه دليلاً استدلالياً معتبراً، وليس مجرد حلية لفظية أو إيراد وعظي، مع تركزه في أبواب المبتدأ والخبر، واسم التفضيل، والعوامل والإسناد.
 2. استقرار الاستقراء على أن النواة الصلبة للاحتجاج بالحديث عند ابن أبي الربيع تنحصر في الأحاديث المرفوعة الصحيحة المسندة في الصحيحين والموطأ (مثل: أحناه على ولد، وأحسنكم أخلاقاً، وكل مولود، ولولا حدثان قومك)، مع تمييزها التام عن الآثار الموقوفة كأثر عمر «ثمرة خير من جرادة»، والأحاديث الوعظية غير المحتج بها كحديث «أصحابي كالنجوم».
 3. تميز منهج ابن أبي الربيع باليقظة الحديثية ونقد الروايات؛ حيث أثبت في حديث بناء الكعبة أن تصحيح لفظ الرواية بـ«لولا حدثان قومك» المروية في الموطأ يمنع الاستدلال النحوي الباطل برواية «حديث عهدهم»، وهو صنيع يعكس تمكناً مزدوجاً في صناعاتي النحو والحديث.
 4. صياغة ابن أبي الربيع لقاعدة منهجية أصولية فارقة تميز بين «إمكان التوجيه النحوي» و«تعيينه دليلاً ملزماً»، مما منحه القدرة على تفكيك التقديرات المعقدة لكبار النحاة كأبي علي الفارسي في شاهد «أحناء على ولد».
 5. تعدد الوظائف الاستدلالية للشاهد الحديثي عند ابن أبي الربيع بين التأييد، والمناقشة، والترجيح، والتفسير التركيبي، مع اعتماده مبدأ التعليل وربط الإعراب بمرامي المعنى وسياق التركيب.
 6. تمثيل ابن أبي الربيع لتيار أندلسي معتدل يقف وسطاً بين التوسع المفرط عند ابن مالك والمنع الصارم عند أبي حيان الأندلسي، محققاً التوازن المنهجي بين السماع الموثق والقياس المطرد.

توصيات البحث

¹ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص22-26؛ والعموش، مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف، ص52-58.
² أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص48-52؛ والنائلي، نماذج من مأخذ أبي حيان الأندلسي، ص55-60.

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بالآتي:
1. التوسع في إجراء دراسات نصية تطبيقية تستقرئ الشواهد الحديثية في بقية شروح «الجمال» المغربية والأندلسية (كشرح ابن خروف وشرح ابن عصفور)، لموازنة مناهجهم بـ«البسيط».
 2. تعميق التكامل بين علم أصول النحو وعلم مصطلح الحديث؛ لما له من أثر بالغ في تنقيح الروايات وضبط وجوه الاستدلال اللغوي.
 3. إعداد معجم شامل للشواهد الحديثية في كتب النحو الأندلسي يوثق ألفاظها واختلاف رواياتها ومساائلها النحوية ومواقف النحاة منها.
 4. تجنب إطلاق الأحكام النظرية الجاهزة على مواقف النحاة القدامى دون فحص ممارستهم التطبيقية الفعلية في مصنفاتهم النحوية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد كشف هذا البحث من خلال جولته الاستقرائية والتحليلية في كتاب «البسيط في شرح جمل الزجاجي» للإمام ابن أبي الربيع القرشي (ت 688هـ) عن صفحة مشرقة من صفحات الفكر النحوي العربي في الأندلس والمغرب الإسلامي؛ حيث برهن البحث على أن ابن أبي الربيع تعامل مع النص الحديث الشريف بوعي علمي عميق يجمع بين تعظيم المأثور النبوي، والتحقق من ألفاظ الرواة، والصرامة في تطبيق القواعد القياسية والتعليلية.

ولم يكن الشاهد الحديثي عنده مجرد نقل عابر، بل كان عنصراً حياً في حجاج المسائل، وميزاناً لترجيح التقديرات، وتأكيداً لأصول الفصاحة. ونرجو أن يكون هذا البحث قد وقى الموضوع حقه، وسد ثغرة في بابيه، وقدم للباحثين والدارسين قراءة موثقة تليق بمكانة هذا السفر النحوي العظيم وصاحبه الجليل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم).
2. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي (ت 688هـ). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ/1986م (مجلدان).
3. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد الكوفي (ت 235هـ). المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.
4. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي (ت 745هـ). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هندواوي، دمشق: دار القلم، ط1، 1418هـ.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الهدى، ط2، د.ت.
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ). لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002م.
8. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجباني (ت 672هـ). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: د. طه محسن، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ.
9. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ). لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
10. الباروني، عمر علي. (2022م). «الزيادة في مباني بعض الأدوات النحوية وحروف المعاني: دراسة وصفية تحليلية»، مجلة علمه البيان، ع5، ص36-53.
11. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ). صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
12. بشر، جمعة حامد. (2025م). «التعارض بين الأدلة النحوية وطرق الترجيح بينها: دراسة أصولية تطبيقية»، مجلة العلوم الشرعية، مج9، ع1، ص173-195.
13. الترمذي، محمد بن عيسى (ت 279هـ). سنن الترمذي (الجامع الكبير)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.
14. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ). الجمل في النحو، تحقيق: د. علي الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ.
15. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/1988م.
16. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة، ط1، 1976م.
17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
18. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي (ت 790هـ). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة باحثين، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ.
19. شويخة، محمد مفتاح، والرزيني، محمد هدية سالم. (2022م). «دليلا السماع والقياس وأثرهما في المدرسة البغدادية»، مجلة المنتدى الأكاديمي، مج6، ع1، ص85-106.
20. الضبي، أحمد بن يحيى (ت 599هـ). بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967م.
21. عبد العال سالم مكرم. (1989م). أصول النحو العربي في نظر النحاة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
22. العموش، خلود إبراهيم. (1430هـ). «مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين: الشاعر، والحديثي، وقبابة نموذجًا»، مجلة العلوم العربية، ع10، ص13-77.
23. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ). الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض: مطابع المجد، 1969م.
24. مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ). الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

25. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ). صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
26. النائلي، علي عبد رومي. (2017م). «نماذج من مأخذ أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) على ابن مالك (ت 672هـ) في كتاب التذييل والتكميل»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات، ع27، ص46-63.

Compliance with ethical standards**Disclosure of conflict of interest**

.The authors declare that they have no conflict of interest

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content